مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة
المجلد 05، العـدد: 02 (2022)، ص 71-90
ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

مساهمة نظم الإدارة البيئية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في الجزائر

The contribution of environmental management systems to achieving a green economy in Algeria

بلخير النخلة [1]*، بن تربح بن تربح [2]
Ben terbeh Ben terbeh Belkhir Nakhla

[1] جامعة عمار الثليجي- الأغواط-، الجزائر، n.belkheir@lagh-univ.dz
[2] جامعة عمار الثليجي- الأغواط-، الجزائر، b.benterbeh@lagh-univ.dz
مخبر دراسات التنمية الاقتصادية

تاريخ الاستلام:11-08-2022 **تاريخ القبول:**25-10-2022 **تاريخ النشر:**30-10-2022

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة تبني نظام الإدارة البيئية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في الجزائر، وتوصلت إلى نتيجة أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يحتاج إلى أساليب وآليات فعالة من بينها تبني نظام الإدارة البيئية من خلال الحصول على شهادة iso14001.

كما تم التوصل إلى أن تبني نظام الإدارة البيئية في الجزائر لا يحظى بالاهتمام الكافي ولم يصل إلى المستوى المطلوب، وأن نجاح تبني هذا النموذج لا يتم إلا بتوفير البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتشريعية المناسبة لتفعيله، من أجل الاستفادة من إيجابياته والمساهمة في التحول التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاحية: نظام إدارة بيئية؛ اقتصاد أخضر؛ iso14001.

تصنيف JEL : Q5؛ Q56

Abstract:

This study aims to know the extent of the contribution of the adoption of the environmental management system to achieving the green economy in Algeria. And it concluded that the transition towards a green economy requires effective methods and mechanisms, among them the adoption of EMS by obtaining the ISO14001 certification.

It was also concluded that the adoption of EMS in Algeria doesn't get enough attention ,and It is still substandard, and that the success of adopting this model can only be achieved by providing the appropriate social, economic, cultural and legislative environment to activate it, in order to benefit from its advantages and contribute to the gradual transition towards a green economy.

Keywords: an environmental management system, a green economy , iso14001.
JELClassification Codes : Q5 ؛Q56

*: المؤلف المرسل

1.مقدمة:

إن الاستخدام اللامسؤول للموارد الطبيعية الناضبة، سواء من طرف الأفراد أو المنظمات سبب العديد من المخاطر البيئية، لهذا سارعت الدول إلى تبني آليات وخطوات فعالة لتحسين أدائها البيئي وتحقيق التنمية المستدامة، والعمل على تدارك أخطائها والحد من الأضرار البيئية، والتحول تدريجيا نحو الاقتصاد الأخضر، هذا ما أدى إلى التوجه نحو تغيير السياسات والممارسات البيئية، حيث أصبحت القضية البيئية من أهم القضايا المطروحة اليوم.

تعمل جل دول العالم على التحول من نموذج الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر، وذلك بإعادة النظر في الممارسات المضرة بالبيئة، سواء بتلويثها أو إحداث خلل في توازنها أو استنفاذ ثرواتها ومواردها، ولن ينجح هذا التوجه دون مشاركة كل الجهات المعنية بتلويث البيئة، ومن بينهم المؤسسة الاقتصادية التي قد تؤثر على البيئة سلبا، سواء بالاستغلال السيئ لمواردها كمدخلات للإنتاج، أو بتلويثها إثر عملية التحويل والتصنيع، أو بإنتاج سلع مضرة بها، أو بإلقاء نفاياتها. لذلك تسعى المؤسسات إلى إيجاد آليات للحد من هذه الأضرار البيئية.

من بين مبادرات حماية البيئة سعت المؤسسات الاقتصادية إلى دمج الاعتبارات البيئية مع أنشطة الإنتاج، وذلك بتبني نظام الإدارة البيئية لتحمل جزءا من مسؤوليتها البيئية والحفاظ على حق الأجيال الحالية والقادمة من الموارد الطبيعية وضمان بيئة صحية وسليمة.

يعتبر نظام الإدارة البيئية من أهم الأساليب الفعالة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، حيث يقوم هذا النظام على مجموعة من الممارسات والأدوات تتضمن تقييم الأثر البيئي والمخاطر البيئية وإدارتها ومنع التلوث وتكريس الإنتاج الأنظف والتخطيط للاستجابة في حالات الطوارئ والمراجعة البيئية.

نتناول في هذا البحث حل من الحلول التي تتبناها المؤسسة لتحمل مسؤوليتها البيئية والحد من التلوث بتبنيها نظام الإدارة البيئية وحصولها على شهادة المواصفات القياسية iso14001 والمساهمة في التحول التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر.

بناء على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم تبني نظام الإدارة البيئية EMS في تحقيق الاقتصاد الأخضر green economy ؟

انطلاقا من الفرضية الرئيسة التالية:

تبني نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الاقتصادية يمكن أن يقلل من الأضرار البيئية الناتجة عن أنشطتها مما يحسن أدائها البيئي وبالتالي يجعلها صديقة للبيئة وتساهم في تحقيق الاقتصاد الأخضر.

لدعم فرضيتنا قسمنا البحث للمحاور التالية:

- **المحور الأول:** مدخل إلى نظم الإدارة البيئية؛
- **المحور الثاني:** الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر؛

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

- **المحور الثالث:** دور نظم الإدارة البيئية في تحقيق الاقتصاد الأخضر.

أهداف البحث:

- توضيح ماهية نظام الإدارة البيئية وما يتعلق به من مفاهيم؛
- عرض مفهوم الاقتصاد الأخضر؛
- توضيح كيفية مساهمة تبني نظام الإدارة البيئية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر؛
- الوصول إلى مقترحات وتوصيات لتشجيع توطين نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

منهج البحث:

لبلوغ الأهداف المرجوة من هذا البحث اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي، لوصف وعرض الإطار المفاهيمي للمتغيرات، ثم تحليل بعض المعطيات والبيانات المتعلقة بالموضوع.

2. مدخل إلى نظم الإدارة البيئية

في هذا الجزء من البحث نعرض ماهية نظم الإدارة البيئية وما يتعلق بها من مفاهيم:

1.2 ماهية نظم الإدارة البيئية:

نظام الإدارة البيئية هو جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن: الهيكل التنظيمي، نشاطات التخطيط، المسؤوليات، الممارسات والإجراءات، العمليات، الموارد، المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها (العزاوي و النقار، 2010، صفحة 122).

تعتبر سلسلة المواصفات القياسية iso14000 أهم نظم الإدارة البيئية، حيث شكلت منظمة (iso) عام 1991 مجموعة استشارية دولية مخصصة لتطوير مواصفة دولية متخصصة بإدارة البيئة، وبعد عدة لقاءات ومشاورات خلال سنوات، تم إصدار سلسلة المواصفة iso14000 في شكلها النهائي عام 1996 مدرجة في حوالي 25 وثيقة تركز على الإدارة البيئية، وتهدف إلى تطوير وتحسين نظام حماية البيئة مع عمل توازن مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

تم تعديل هذه المعايير سنة 2004، وفي نهاية عام 2015 تم إصدار نسخة جديدة من هذه المواصفة، حيث تم تطوير هذا الإصدار ليتناسب مع التعقيدات في سوق العمل.

2.2 أهمية نظم الإدارة البيئية:

بدأت معظم دول العالم الاهتمام بالإدارة البيئية، بوصفها الوسيلة المناسبة لتصحيح أوضاع الصناعة، مما دفع العديد من الحكومات إلى وضع مقاييس تشريعية للإدارة البيئية، وتحاول استخدام هذه المقاييس من أساس تطوعي إلى أن أصبح شرطاً مهماً في التعامل بين كثير من الشركات والهيئات والمنظمات، وصولاً إلى تطبيق نظم الإدارة البيئية (EMS) التي من أدواتها المستخدمة: (مخول و غانم، 2009، صفحة 6) التشريعات، أدوات الضغط، المعايير (معايير الجودة و المنافسة)، التمويل.

قد تكون بعض المؤسسات معتادة على التعامل مع القضايا البيئية بشكل فردي مثل تطبيق ضبط الانبعاث والتلوث الضوضائي، ومع ذلك فإن الفوائد التي قد تتحقق من تطبيق شامل لنظام إدارة بيئي تفوق بكثير الفوائد المحدودة التي تجنيها المؤسسات من تنفيذ بعض التطبيقات البيئية منعزلة (رحيم و مناصرية، 22و23 نوفمبر 2011)

ترجع أهمية تطبيق نظم الإدارة البيئية إلى ما يلي: (مقدم، أفريل 2009)

– تعد نظم الإدارة البيئية أداة لتطوير نظم الإنتاج والتشغيل مما يؤدي إلى زيادة حجم الطاقة الإنتاجية المحققة فعلا؛

– يعمل نظام الإدارة البيئية على منع الإسراف والضياع في الخامات والطاقة؛

– يؤدي تطبيق نظم الإدارة البيئية إلى تحقيق فائض للشركات ومؤسسات الأعمال ينتج عن عدم حدوث إهدار كميات الخامات و الطاقة ومستلزمات التشغيل المستخدمة في الإنتاج؛

– منع الإصابات بأمراض أضرار تلوث البيئة الداخلية مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف علاج الأفراد من هذه الأمراض؛

– تحسين المراكز المالية للشركات ولمؤسسات الأعمال؛

– اكتساب المزايا التنافسية لمنتجات الشركات التي تطبق نظم الإدارة البيئية؛

– التحسين المستمر في مواصفات المنتج وتخفيض تكاليف مدخلات الإنتاج. (رحيم و مناصرية، 22و23 نوفمبر 2011).

3.2 متطلبات نظام الإدارة البيئية:

نظام الإدارة البيئية هو إطار منظم لإدارة التأثيرات البيئية الهامة للمؤسسة، توفر عملية يمكن للمنظمات من خلالها التواصل مع الموظفين والعملاء وأصحاب المصلحة الآخرين. أيا كان المخطط المعتمد، فإن عناصر نظام الإدارة البيئية سوف تكون هي نفسها تقريبا حيث تتبع دورة Deming من:

– خطط لما ستفعله؛

– افعل ما خططت للقيام به؛

– تأكد من أنك فعلت ما خططت له؛

– العمل على إجراء تحسينات.

من خلال هذه الدورة تضع جميع نظم الإدارة البيئية إطارًا يمكن من خلاله للمؤسسة بناء "التحسين المستمر" للأداء البيئي (DFID & Irish).

المواصفة (iso 14000) عبارة عن مجموعة متطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في جميع أنواع وأحجام المنظمات ويتكيف مع مختلف الظروف المتنوعة سواء كانت ثقافية اجتماعية جغرافية، ومتطلبات نظم الإدارة البيئية هي: (العزاوي و النقار، 2010، صفحة 127)

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

1.السياسة البيئية (Environmental Poliuy): هي بيان بنوايا المؤسسة ومبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل والذي يوفر إطار للعمل ووضع أهدافها وغاياتها البيئية، وينبغي أن تحدد الإدارة العليا هذه السياسة لتأكيد الالتزام بالوقاية من التلوث والتقيد بالقوانين والتشريعات وتوفير إطار لوضع الأهداف البيئية ومراجعتها مع توثيق السياسة البيئية ونشرها.

2.التخطيط (Plan): يبدأ التخطيط بتحديد الجوانب البيئية وحصر أكثرها أهمية ويجرى بعدها تحديد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها المؤسسة، ومن ثم تطوير الغايات أو الأهداف البيئية للمؤثرات وإعداد برنامج عمل لإنجازها وفق المطلوب وبما يتناسب والمعلومات المستخدمة، ويشمل تشخيص الجوانب والمؤثرات البيئية وإعادة الموازنات لمعالجتها، توثيق الغايات البيئية ومراجعتها باستمرار ووضع برامج إدارة البيئة ضمن إطار زمني.

3.التنفيذ (Do): يحتاج تنفيذ الخطة البيئية إلى موظفين مؤهلين ومدربين وإلى إجراءات موثقة وخطوط اتصالات واسعة، بالإضافة إلى ضبطَ الوثائق والعمليات والاستعداد للطوارئ، ويستدعي التنفيذ الناجح لنظام iso14001 التزاما من قبل العاملين في المؤسسة.

4.الفحص والإجراءات التصحيحية (Check): لابد من متابعة الأنشطة البيئية وقياسها بالإضافة إلى تحديد الإجراءات التصحيحية والوقائية والاحتفاظ بالسجلات البيئية الخاصة بالأداء البيئي وإجراء تدقيق النظام الذي يضمن توافق الأداء مع البرنامج الموضوع.

5.المراجعة والتحسين المستمر (Act): أكدت المواصفة على المراجعة الدورية للنظام من طرف الإدارة وضرورة توثيق عمليات المراجعة لبلوغ التحسين المستمر، وتشمل على: نتائج وعمليات التدقيق، تحقيق الأهداف والغايات، مرونة النظام بما يتناسب والظروف المتغيرة، بالإضافة إلى آراء المهتمين بالشؤون البيئية.

4.2 مكونات سلسلة المواصفات القياسية iso14000:

يشمل تقييس iso14000 على 20 مواصفة انفرادية تغطي الحالات التالية: أنظمة إدارة البيئة، التدقيق البيئي، تقويم الأداء البيئي ومؤشراته، وتقدير دورة حياة المنتج، المصطلحات والتعاريف في هذا المجال، والجوانب البيئية في مقاييس المنتج.

يعتبر ISO 14001 حجر الزاوية في سلسلة iso14000، حيث يحدد إطارًا للتحكم في نظام الإدارة البيئية يمكن للمؤسسة اعتماده من قِبل جهة خارجية، معايير سلسلة iso14000 الأخرى هي في الواقع مبادئ توجيهية، العديد منها للمساعدة في تحقيق تسجيل ISO 14001. مكونات سلسلة المواصفات القياسية iso14000 موضحة في الجدول التالي: (العزاوي، المدخل الإداري والمعلوماتي- نظم ومتطلبات وتطبيقات 18000-27000-31000-9001- 10015-iso14000،، 2015، صفحة 262):

الجدول 1: مكونات سلسلة المواصفات القياسية iso14000

	رقم وتاريخ المواصفة	العنوان
ISO	1996:14001	نظم الإدارة البيئية: مواصفات مع مرشد الاستخدام

ISO	1996:14004	نظم الإدارة البيئية: إرشادات عامة للمبادئ والأنظمة والتقنيات المساندة
ISO	1996:14010	تدقيق نظم الإدارة البيئية: إرشادات للتدقيق البيئي : مبادئ عامة
ISO	1996:14011	تدقيق نظم الإدارة البيئية: إرشادات للتدقيق البيئي: إجراءات التدقيق
ISO	1996:14012	تدقيق نظم الإدارة البيئية: إرشادات للتدقيق البيئي: معايير مؤهلات المدققين البيئين
W.D	14015:لم يحدد	تدقيق نظم الإدارة البيئية: التقييم البيئي للموقع
ISO	1998:14020	الملصقات البيئية: مبادئ عامة
ISO	1999:14021	الملصقات البيئية: الإعلان البيئي الذاتي
ISO	1998:14024	الملصقات البيئية: النوعI :المبادئ والإجراءات
W.D T.R	14026:لم يحدد	الملصقات البيئية: النوعIII : مرشد للمبادئ والإجراءات
ISO	1999:14031	الإدارة البيئية: تقويم الأداء البيئي: الإرشادات
T.R	1999:14032	الإدارة البيئية: تقويم الأداء البيئي: دراسة حالة لتوضيح استخدام iso14031
ISO	1997:14040	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة: المبادئ وإطار العمل
ISO	1998:14041	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة: تعريف الهدف والمجال وتحليل المخزون
ISO	2000:14042	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة: تقدير تأثير دورة الحياة
ISO	2000:14043	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة:تفسير دورة الحياة
T.R	1999:14048	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة: توثيق بيانات دورة الحياة
T.R	1999:14049	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة: أمثلة تطبيق iso14040
ISO	1998:14050	الإدارة البيئية: المفردات
T.R	1998:14061	معلومات لمساعدة المنظمات لرعاية الغابات باستخدام iso14001-14004
ISO	1997:14064	دليل الجوانب البيئية في مقياس المنتوج

الملاحظات: International Standard Organization	مواصفات دولية:iso
Working Draft	مسودة عمل:W.D
Technical Report	تقرير لجنة:T.R

المصدر: نجم العزاوي، المدخل الإداري والمعلوماتي- نظم ومتطلبات وتطبيقات iso14000-10015- 9001-31000-27000-18000، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى،2015، ص262

iso 14001 هي المواصفة الوحيدة في عائلة iso 14000 التي تم تصميمها لأغرا ض منح الشهادة أو التسجيل، أما باقي مواصفاتiso فهي لأغراض إرشادية فقط، ولا يقصد استخدام iso 14004 كمواصفة قياسية لنظام الإدارة البيئية، ولكنها تقدم التوجيه فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ iso 14001 وطرقا لتنسيقها مع أنظمة الإدارة البيئية الأخرى المشابهة (مقيمح، 2010، صفحة 249).

3. الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر Green Economy

في هذا الجزء من البحث سنتطرق إلى ماهية الاقتصاد الأخضر وما يتعلق به من مفاهيم.

1.3 ماهية الاقتصاد الأخضر:

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

يعتبر الاقتصاد الأخضر نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي أساسه يقوم على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري، وهو يناقض نموذج ما يعرف بالاقتصاد الأسود(أو البني) والذي أساسه يقوم على الوقود الحجري مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي، إذن الاقتصاد الأخضر يحتوي على الطاقة الخضراء والتي توليدها يقوم على أساس الطاقة المتجددة، بدلاً من الوقود الحجري، والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، هذا عدا عن أهمية نموذج الاقتصاد الأخضر في خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وضمانة النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد والتراجع البيئي. (عبد الرحمان أبا، 2010).

لتحديد وقياس النشاط "الأخضر"، هناك مقاربتان، تعتمد الأولى على تحليل التأثير: أي يعتبر النشاط أخضر عندما يكون أقل تلويثًا وأقل استهلاكًا للموارد، أما الثانية فتستند إلى الغرض من النشاط: يعتبر النشاط أخضر إذا كان يهدف إلى حماية البيئة.

تستخدم العديد من المصطلحات لوصف العلاقات بين الاقتصاد والبيئة مثل النمو الأخضر إلا أنه لا يستند إلى مفاهيم اقتصادية واضحة، كما يستخدم مصطلح التنمية المستدامة، وهو مفهوم أكثر رسوخاً في النموذج الاقتصادي، يدمج الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار المبادلات بين الأجيال، بعبارة أخرى تُستخدم الأنشطة البيئية أو الاقتصاد الأخضر لتحديد محيط إحصائي يحدد مقدار "الأخضر" في الاقتصاد، (Greffet, Mauroux, Ralle, & Randriambololona, 2012, p. 87) وقد قدمت تعريفات عديدة لهذا المفهوم انطلاقا من هاتين المقاربتين نذكر منها:

- يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه الاقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة (خنفر، 2014، صفحة 55).

- أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعرفه بأنه" الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية البشرية والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية (United Nations Environment Programme, 2014, p. 03).

- من ناحية أخرى فهو اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاث الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الإحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي (خنفر، 2014، صفحة 55).

الاقتصاد الأخضر مفهوم حديث يرتكز على إعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية لخفض تأثيراتها البيئية لتكون صديقة للبيئة أكثر، وذلك بتكاتف جهود جميع الأطراف المعنية وللمؤسسة الاقتصادية دور أساسي في التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

2.3 التطور التاريخي لمفهوم الاقتصاد الأخضر:

ظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر لأول مرة في تقرير عام 1989 لحكومة المملكة المتحدة من قبل مجموعة من خبراء الاقتصاد البيئيين البارزين (Barbier،Markandya،Pearce) في تقرير بعنوان Blueprint for a Green Economy، إلا أنه عدا عنوان التقرير فإنه لا يوجد إشارة إلى الاقتصاد الأخضر، ويبدو أن هذا المصطلح قد استُخدم كفكرة ثانوية من قبل المؤلفين، وفي1991 و1994 أصدر المؤلفون سلسلة من التقارير، الأولى بعنوان Blueprint 2: تخضير الاقتصاد العالمي، ومخطط: قياس التنمية المستدامة، في حين كان موضوع أول تقرير للمخطط هو أن الاقتصاد يمكن بل وينبغي أن يأتي لمساعدة السياسة البيئية ، فقد وسعت هذه السلسلة هذه الرسالة إلى المشاكل العالمية (Allen & Stuart Clouth, 2012, p. 07).

رغم هذا إلا أن مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته لم تجتذب الاهتمام الدولي إلا بعد هذه الفترة بحوالي 20سنة، وفي الجدول التالي نعرض أبرز تطورات المفهوم (قحام و شرقرق، 2016، الصفحات 438-439):

الجدول 2: أبرز تطورات مفهوم الاقتصاد الأخضر

السنـــــة	أبرز التطورات
1982	إنشاء الجمعية العامة المعنية بالبيئة والتنمية" لجنة بورتلاند"، حيث تقوم بدراسة العلاقة بين التنمية والبيئة، حيث وبعد خمس سنوات من إنشائها نشرت تقريرها المشهور والبارز والمعنون" مستقبلنا المشترك "أين عرف التنمية المستدامة موضحا العلاقة المتلازمة بين التنمية والبيئة حيث أكد استحالة الفصل بينهما.
1992	مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقدته الأمم المتحدة، فيه أصدرت الحكومات "إعلان ريو"ويقول ينبغي للدول أن تتعاون معا على النشر والترويج لإقامة نظام دولي(اقتصادي)منفتح كي يساهم في تحقيق نمو اقتصادي للجميع(لكل الدول)، واعتماد جدول أعمال القرن.
2008	إصدار منشوران(بحوث جامعية)حيث قاما لأول مرة بتقديم مفهوم الاقتصاد الأخضر أولهما بعنوان « Blueprint for a green Economy »، والثاني بعنوان « The Green Economy »
	إطلاق برنامج البيئة مبادرة شاملة حول الاقتصاد الأخضر تهدف إلى وضع السياسات العامة ومسارات العمل بشان تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.
2009	قررت الجمعية العامة وبمقتضى القرار رقم 263 / 64 تنظيم في(2012) مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي سيركز على القضاء على الفقر كموضوع محوري للاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة.

المصدر: وهيبة قحام، سمير شرقرق،الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر، *مجلة* البحوث الاقتصادية والمالية،2016، ص ص 438-439

3.3 القطاعات المعنية بتطبيق الاقتصاد الأخضر (أبو السعد و وأخرون، 2017):

- ✓ **الطاقة المتجددة :**

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة إلى تخفيف أثار تغير المناخ حيث إن نظام الطاقة الحالي الذي يقوم على الوقود الأحفوري يعد من أكبر أسباب تغير المناخ ومسؤول عن زيادة نسبة انبعاث الكربون والغازات المسببة للاحتباس الحراري.

✓ **الأبنية الخضراء:**

يتطلب التحول إلى اقتصاد أخضر التركيز على العمارة الخضراء والتي تتمثل في استخدام مواد صديقة للبيئة وتحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية، وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية رغم زيادة الطلب عليها، وذلك لتقليص الانبعاث الذي يغير المناخ.

✓ **النقل المستدام:**

يوفر النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات بشكل آمن وأكيد، وذلك دون إحداث ضرر بالصحة أو النظام البيئي ومصالح الأجيال القادمة، ويعد هو الأقل تلويثا سواء للهواء أو الماء أو التربة، والأقل إصدارا للضجيج، ويحد من الانبعاث، وذلك لأن وسائل النقل فيه تكون معتمدة على مصادر الطاقة المتجددة والسيارات و النقل العام تعمل جزئيا على الكهرباء.

✓ **إدارة المياه:**

يعمل الاقتصاد الأخضر على جمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها، وتحلية مياه البحار، وتوليد طاقة من المياه، وأيضا إعادة استخدام المياه المستخدمة وذلك بهدف الحفاظ على المخزون المائي.

✓ **إدارة المخلفات :**

وهى عبارة عن إعادة تدوير المخلفات لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج، حيث إن الإدارة الخضراء للمخلفات تعمل على إنشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية فريدة في إعادة التدوير وإنتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة.

✓ **إدارة الأراضي (الزراعة المستدامة) :**

لابد من الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الأخضر لتخضير القطاع الزراعي، ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية، وتكيف تكنولوجيا الزراعة الجديدة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وتعزيز شراكات التنمية، لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة.

4.3 أهمية تطبيق الاقتصاد الأخضر (القبندي):

✓ **فرص خضراء جديدة :**

إنشاء فرص اقتصادية واجتماعية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة التي من خلالها يتم:

- تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية؛
- إنتاج وتوزيع الطاقة المتجددة؛

- دعم الإبداع والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا؛
- تشجيع ريادة الأعمال، التعليم وإعادة التدريب.

والفوائد المتوقعة تتمثل في التالي:

- تعزيز الأنشطة المنخفضة الكربون؛
- مجالات جديدة للنمو الاقتصادي؛
- فرص عمل جديدة؛
- مصادر جديدة للدخل؛
- وظائف للشباب في قطاعات جديدة.

✓ **جعل الأنشطة الاقتصادية القائمة أكثر ملاءمة للبيئة:**

- إنشاء فرص اقتصادية واجتماعية جديدة من خلال« تخضير » الأنشطة الاقتصادية القائمة من خلال:
- تعزيز النقل المستدام؛
- تخضير البناء والتصميم؛
- تخضير إنتاج الكهرباء؛
- تحسين إدارة المياه وعمليات التحلية؛
- تعزيز الزراعة العضوية.

ومن الفوائد المتوقعة:

- خفض انبعاث الكربون؛
- تحسين النقل العام؛
- تقليص الإجهاد المائي؛
- تحسين الأمن الغذائي؛
- تخفيف تدهور الأراضي والتصحر.

5.3 تحديات الاقتصاد الأخضر:

هناك عدة تحديات يعمل الاقتصاد الأخضر على تجسيدها منها (قحام و شرقرق، 2016، الصفحات 441-442):

- تحقيق استهلاك وإنتاج مستديمين، بفضل مستهلكين ومنتجين يعملون على احترام الجوانب البيئية والاجتماعية للمنتجات والخدمات طيلة دورة حياتهم؛

- مجتمع المعرفة عبر نشر معلومات على نطاق واسع والتدريب والتربية طيلة الحياة عبر عملية البحث؛

- الحكم ويساعد على تطوير مجتمعنا من خلال إشراك الجهات الفاعلة المعنية(كالدولة والهيئات المحلية والشركات والمنظمات غير الحكومية والنقابات)...؛

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

– التغير المناخي والطاقة يتطلب أكثر دقة وتحفظ بالمنتجات التي نستهلكها وتطوير الطاقات المتجددة والتكيف مع الأقاليم؛

– النقل والحركة التنقل المستديمة، تتحقق من خلال تعزيز الترحيل الموجه والتكامل والنقل الأقل تلوثا عن طريق التمسك بتخفيض التنقل المجبر وتطوير الأنظمة المبتكرة؛

– الحفظ والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية تجري من خلال تطوير المعرفة والاعتراف بشكل أفضل بتلبية حاجاتنا الأكثر أساسية بالإضافة إلى دعم الاقتصاد وتحضير منظمات أكثر تحفظا وابتكار من الناحية البيئية؛

– الصحة العامة، والوقاية وإدارة المخاطر تتحقق من خلال انتباه خاص على نوعية البيئة(الهواء والمياه والتربة والضوضاء)...وعلى انعدام المساواة الاجتماعية المحتملة المتعلقة بذلك؛

– الديموغرافيا والهجرة والضمان الاجتماعي تتحقق من خلال تحديد الأثر على الاقتصاد وتوازن أنظمة الحماية الاجتماعية، والتمسك بمكافحة الإقصاء الناتج بشكل خاص عن العمر والفقر والنقص في التعليم والتدريب؛

– التحديات الدولية بشأن التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في العالم تتحقق عن طريق دعم الحكم الدولي بغية دمج متطلبات التنمية المستدامة بشكل أفضل ومن خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الطاقة للبلدان الأكثر حرمانا؛

لكي يتم نجاح التحول إلى الاقتصاد الأخضر يجب أن تساهم كل الجهات المعنية بأداء دورها وتتمثل في:

الجدول 3: الجهات التي لها دور في تحقيق الاقتصاد الأخضر

الجهة	دورها
الحكومة	الظروف المواتية، القوانين، السياسات، تشجيع الريادة والابتكار
الخاص. القطاع	تصميم سلع مبدعة، اعتماد أنظمة إدارة البيئة، استثمارات بيئية
المؤسسات المالية	الاستثمارات البيئية
المنظمات الدولية	تقديم المعونة الفنية، دعم نقل التكنولوجيا، تشجيع التعاون الإقليمي
منظمات المجتمع المدني	المشورة القانونية، بناء القدرات المحلية في إعداد المشاريع الخضراء المدرة للدخل.
المستهلكين	أقوى حليف لنمو الاقتصاد الأخضر من خلال اعتناقه ثقافة الإنتاج والاستهلاك المستدام.

المصدر : رُلى مجدلاني، مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر، الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح، الإسكوا، 2010، بتصرف

4. دور نظم الإدارة البيئية في تحقيق الاقتصاد الأخضر:

في هذا الجزء سنعرض العلاقة بين المفهومين، ثم التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر وتبني نظام الإدارة البيئية، مع الإشارة إلى الجهود التي تبذلها الصين في مجال حماية البيئة والتي جعلتها رائدة في هذا المجال وتحقق نتائج عالية حسب الإحصائيات والمؤشرات البيئية العالمية، يلي ذلك التعرف واقع الاقتصاد الأخضر ونظام الإدارة البيئية في الجزائر.

1.4 التفكير الأخضر جزء من نظام الإدارة البيئية:

يعتبر التفكير الأخضر جزءًا من معيار iso 14001، نظرًا لأن المؤسسات تقوم حاليًا بتطبيق هذا التفكير، من خلال سياساتها البيئية ومنها تبني نظام الإدارة البيئية والسعي للحصول على المواصفة القياسية iso 14001، وذلك لتحقيق مكاسبها وأهدافها دون إلحاق الضرر ببيئتها، وبالتالي المساهمة في تفعيل الاقتصاد الأخضر.

كما ذكرنا سابقا في مفهوم الاقتصاد الأخضر "يعتبر النشاط أخضر عندما يكون أقل تلويثًا وأقل استهلاكًا للموارد، ومن جهة أخرى إذا كان يهدف إلى حماية البيئة"، ووفقا لمعيار iso 14001 تستخدم عدة أساليب لتحقيق ذلك منها: أسلوب الإنتاج الآمن والنظيف، استخدام التكنولوجيا الآمنة بيئيا، تقييم الأثر البيئي، تحليل دورة حياة المنتج، إدارة شبكة الإمداد، إعادة تدوير المخلفات، التقارير البيئية، تقييم استخدام التكنولوجيا المستخدمة بيئيا.

بالتالي فإن الاقتصاد الأخضر ونظام الإدارة البيئية العلاقة بينهما علاقة الجزء من الكل، وهدفهما واحد هو حماية البيئة، ونظام الإدارة البيئية من أكثر الأنظمة الإدارية فاعلية في تحقيق أداء بيئي متميز حيث:

- يسمح للمؤسسة بمراجعة النشاطات التي تقوم بها، والتي لها تأثير في البيئة والعمل على توفيق أوضاعها، بما يتناسب والمتطلبات القياسية؛
- يساعد المؤسسة على تحسين كفاءة الأداء البيئي ذاتياً، من خلال التعاون مع الجهات المعنية بالشأن البيئي؛
- يتضمن تحديد الهيكل التنظيمي والمسؤوليات والإجراءات والموارد اللازمة لتحقيق السياسة البيئية المرجوة؛
- يتطلب الحصول على نظام الجودة وشهادات المواصفات القياسية البيئية (iso14000) كمؤشر على مدى الاهتمام بنشاطات حماية البيئة على المستويين المحلي والدولي؛
- يؤدي من خلال تطبيقه إلى توحيد المصطلحات والمفاهيم المتداولة، عند إجراء المقارنات في مجال الحفاظ على البيئة؛ (مخول و غانم، 2009، صفحة 37)
- ينشأ أعلى مستوى من التزام المنظمة بمنع التلوث، ويحدد المستلزمات القانونية والتنظيمية؛
- يشجع على التخطيط البيئي عبر دورة الحياة الكاملة للمنتج أو الخدمة أو العملية التصنيعية؛
- يؤسس إجراءات تحقق مستويات أداء بيئية مستهدفة؛
- يقيس الأداء البيئي للمنظمة مقابل سياستها البيئية وأهدافها وأغراضها لتحديد مدى الملائمة والحاجة إلى التحسين؛

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

- يشجع المجهزين و المتعاقدين لتأسيس أنظمة إدارة بيئية، إذ أن عدم وجودها لديهم يؤثر على نشاط المنظمة ومخرجاتها (بروش و الدهيمي).

2.4 التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر وتبني نظام الإدارة البيئية:

تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وتزايد الضغط الشعبي على الأجهزة الحكومية والمنشآت الصناعية لوقف التلوث وإصلاح التلف البيئي فرض على المنشآت الصناعية اهتماما متزايدا للاستجابة لهذا الضغط وتحسين صورة المنشأة وإظهارها بمظهر التنظيم الوطني الحريص على مصلحة الوطن، خصوصا وأن الضغط يأخذ الآن أشكالا جديدة مثل إشهار الأداء البيئي للمنشأة في وسائل الإعلام أو متابعته أو حتى مقاطعة منتجاتها (مقدم، أفريل 2009).

كما مارست بعض البلدان ضغوط شديدة في هذا الاتجاه فمنها من وضع قيود على دخول بعض السلع غير الملائمة بيئياً مثل: السلع الملوثة للبيئة، أو السلع التي يقوم إنتاجها على أساس الاستغلال الجائر للموارد، أو تؤثر على التوازن البيئي، مثل: تجارة جلود الحيوانات المعرضة للانقراض، أو حتى المنتجات الغذائية الضارة صحياً: المنتجات الزراعية المستخدم في إنتاجها أسمدة كيماوية معينة أو المعدلة جينيا، ولذلك أصبحت المصانع والمزارع تضع علامة على منتجاتها توضح أنها أنتجت بطريقة آمنة بيئيًا أو تضع رموز لشهادات اعتماد دولية للمنتجات التي تراعي الجوانب البيئية (المواصفة القياسية14001 iso) على سبيل المثال، وصممت (المتاجر الخضراء) التي توفر جميع المنتجات الخضراء للمستهلكين، وأصبحت تلقى إقبالاً كبيرًا من المستهلكين، وتم زيادة الدعم للمشروعات التي تراعي الجوانب البيئية، وظهرت (بنوك خضراء) تشجع وتمول المشروعات البيئية (عبد الرحمان أبا، 2010).

ذكرت أحد الدراسات التي أقيمت في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن هناك أربع بلدان قائدة للنمو والانتعاش الأخضر وهي الصين في المرتبة الأولى بنسبة 51%، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 26%، من المخطط العالمي للنمو الأخضر، ثم فرنسا تليها كوريا الجنوبية، حيث جل الاستثمارات الخضراء في الصين في الطاقات المنخفضة الكربون، أما كوريا الجنوبية فاهتمت بتخضير اقتصادها من خلال التصنيع الأخضر، أما الو م أ اهتمت بقطاع الطاقات المتجددة مثل تسيير المياه ومعالجة النفايات، وكذا مجال اقتصاد الطاقة، أما فرنسا فانتهجت الاستثمارات الخضراء مثل مجال النقل (تجديد السكك الحديدية)...وكذا التجديد الحضري مثل إعادة ترميم البنايات العمومية. (قحام و شرقرق، 2016، الصفحات 444-445)

استطاعت الصين أن تجمع بين الريادة في المجال الاقتصادي والبيئي بفضل السياسة البيئية التي تتبنها والمتمثلة في تنفيذ السياسات الرئيسية الثلاث المتمثلة في "الوقاية أولا" والجمع بين الوقاية والسيطرة"، و"جعل مسبب التلوث مسؤولاً عن معالجته" و"تكثيف الإدارة البيئية" فقامت بـ (سعادة، 2020، صفحة 272):

– إصدار وتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بحماية البيئة، ووضع حماية البيئة على أساس قانوني والتحسين المستمر للقوانين المتعلقة بالبيئة، وصياغة إجراءات صارمة لتطبيق القانون ولضمان التنفيذ الفعال من القوانين والأنظمة البيئية؛

– الاستمرار في دمج حماية البيئة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية؛

– إنشاء وتحسين منظمات حماية البيئة تحت إشراف الحكومة على جميع المستويات، وتشكيل نظام رقابة بيئية كامل إلى حد ما؛

– تسريع التقدم في علوم وتكنولوجيا البيئة، وتطوير وتعميم تقنيات تبادل المعلومات التقنية، لمنع التلوث البيئي وتعزيز نمو صناعات حماية البيئة، وإعطاء الشكل الأولي لنظام البحث العلمي لحماية البيئة؛

– القيام بالدعاية والتثقيف البيئي لتعزيز وعي الأمة بالبيئة، وإجراء أعمال دعائية بيئية على نطاق واسع، والتعميم التدريجي للتعليم البيئي في المدارس الثانوية والابتدائية، وتطوير التعليم أثناء العمل على حماية البيئة، وتدريب موظفين متخصصين في علوم وتكنولوجيا البيئة، وكذلك الإدارة البيئية؛

– تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، وتوسيع التبادلات والتعاون بنشاط فيما يتعلق بالبيئة والتنمية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، وتنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية بجدية، والبحث عن مجال لدور الصين في الشؤون البيئية العالمية.

3.4 واقع الاقتصاد الأخضر ونظام الإدارة البيئية في الجزائر:

تشير المعطيات إلى أن الشهادات الخاصة بالمواصفة القياسية14001 iso الممنوحة من طرف منظمة iso عبر العالم سنة 2020 بلغ عددها 568798 شهادة، بعد أن كانت 487176 شهادة سنة 2019، ويضم الجدول التالي النتائج المحققة من قبل الدول الرائدة في هذا المجال على المستوى العالمي، ونتائج بعض الدول العربية: (The ISO Survey، 2021)

الجدول 4: عدد شهادات iso14001 المتحصل عليها إلى غاية سنة 2020 في الجزائر وفي بعض دول العالم

البلد	عدد شهادات iso	البلد	عدد شهادات iso
الصين	568798	الإمارات العربية	3097
اليابان	72210	مصر	955
إيطاليا	29695	المملكة العربية	718
اسبانيا	26283	قطر	646
بريطانيا	22295	تونس	343
ألمانيا	18919	المغرب	313
الهند	10699	الجزائر	245

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الموقع الرسمي لمنظمة iso: متاح على: https://www.iso.org/the-iso-survey.html شوهد يوم: 10-12-2021

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

بدأ تبني المواصفة المعيارية iso14001 من قبل المؤسسات في الجزائر سنة 2004 بثلاث مؤسسات، واستمر في التزايد، وتحصلت 186 مؤسسة على هذه الشهادة سنة 2020 (أغلبها في قطاع البناء 28 شهادة والفنادق والمطاعم 26 شهادة، والباقي موزع على باقي القطاعات) ليصل المجموع 245 مؤسسة. (The ISO Survey, 2021) والجدول التالي يبين تطور عدد المؤسسات التي تحصلت على شهادة iso 14001 في الجزائر:

الجدول 5: تطور عدد شهادات iso14001 في الجزائر إلى غاية 2020

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
العدد	0	3	6	6	17	24	37	86	66
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العدد	88	101	92	102	101	77	166	213	245

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الموقع الرسمي لمنظمة iso: متاح على: https://www.iso.org/the-iso-survey.html شوهد يوم: 10-12-2021

الشكل 1: تطور عدد شهادات iso14001 في الجزائر إلى غاية 2020

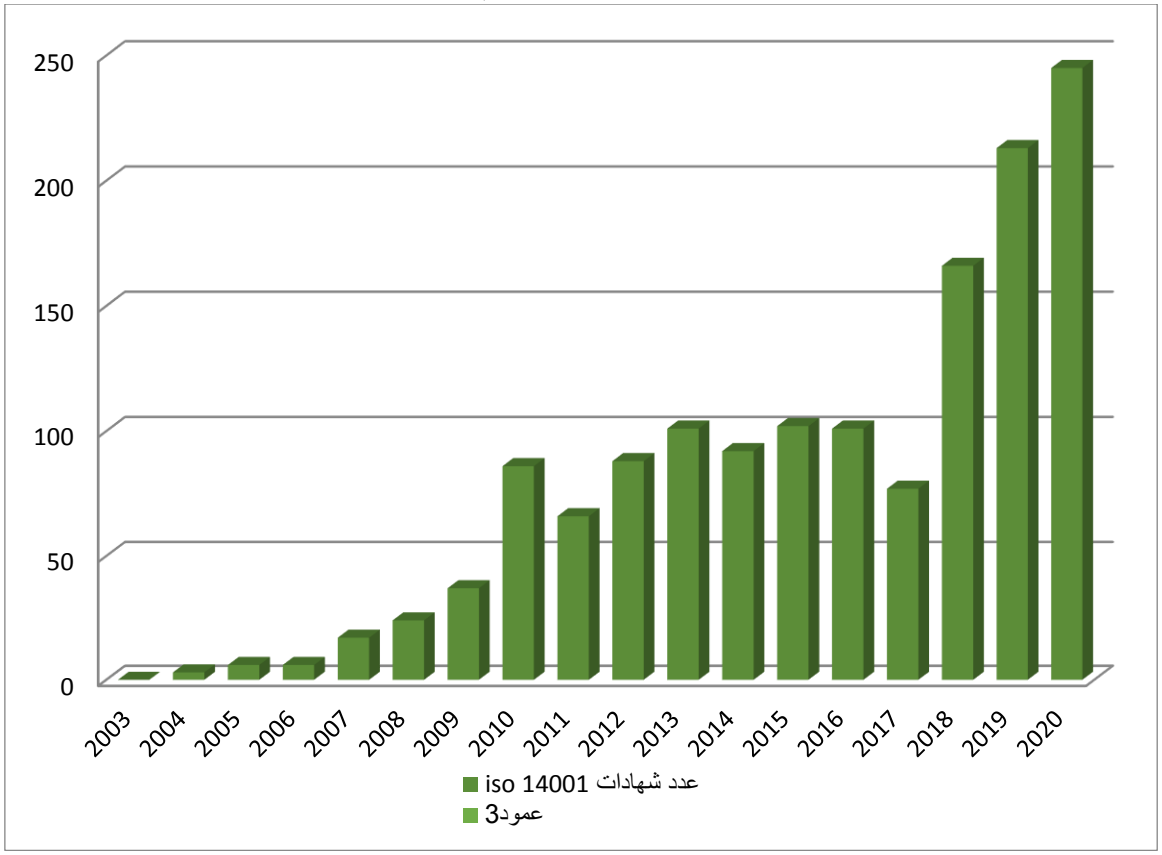

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الموقع الرسمي لمنظمة iso: متاح على: https://www.iso.org/the-iso-survey.html شوهد يوم: 10-12-2021

من خلال البيانات أعلاه يظهر أن عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة iso14001 في الجزائر في تزايد لكن بوتيرة ضعيفة مقارنة بما وصلت إليه الدول الرائدة في هذا المجال على المستويين العالمي والعربي، ومتذبذبة فمن الواضح أن الكثير من المؤسسات لم تستطع المحافظة على هذه الشهادة، حيث فقدت العديد من المؤسسات الشهادة بعد الحصول عليها، ولم تستطيع الاستمرار، كما يلاحظ زيادة الاهتمام بالموضوع خلال الثلاث سنوات الأخيرة، والاهتمام بالإدارة البيئية في الجزائر لا يسير بالوتيرة نفسها التي تعرِفها الدول وهذا راجع إلى عدة أسباب وعوائق منها:

- ضعف الإعانات المالية الموجَّهة للمؤسساتِ لِوضع أنظمة الإدارة للمواصفات القياسية الدولية؛
- انتشارِ ظاهرة السوق الموازي في الصناعةِ والتجارة في الجزائر؛
- غيابِ تشريعٍ يجبِر المؤسسات على الإفصاحِ بنتائج النشاطات (الاجتماعية والبيئية)؛
- غياب الكفاءات المحلية التي تساعد المؤسسات في صياغة التقارير (الاجتماعية والبيئية) والتصريح بها، فمعظم المؤسسات التي حصلت على شهادة iso من سنة 2002 إلى سنة 2005 تمت مرافقتها من طَرفِ كفاءاتٍ أجنبية وابتداء مِن سَنة 2006 بدأتْ تَتوفر كفاءات وطنية في هذا المجال (بالهادف، 2016، صفحة 43).

الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة تؤهلها للتحول بنجاح إلى الاقتصاد الأخضر، في مقدمتها الإمكانيات الهائلة من الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وكغيرها من الدول حاولت تطوير سياستها المستقبلية من خلال مخططات واستراتيجيات ومشاريع تهدف إلى ضمان التحول إلى الاقتصاد الأخضر، ولنجاح تجسيد هذه المخططات أنشأت هياكل ومؤسسات في مختلف المجالات.

من بين المؤسسات العامة التي مهمتها المساعدة على تصور سياسات للتنمية المستدامة وتطبيقها، تأسس المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، والمركز الوطني للتدريب البيئي، والمركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وشبكة رصد نوعية الهواء، أما في مجال المياه، فتم إنشاء وكالة الحوض المائي، والمكتب الوطني للصرف الصحي، والمكتب الوطني للري والصرف، والشركة الجزائرية للمياه الصالحة للشرب، ومن خلال هذه المؤسسات تم إنجاز عدة مشاريع مهمة منها: المركز الهجين(HYBRID الطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل، مصانع اسمنت بمصافي (مرشحات النسيج)، سد بني هارون، مشروع عين صلاح / تمنراست، محطات لتحلية مياه وغيرها من المشاريع الخضراء. (قحام و شرقرق، 2016)

كما تعمل الجزائر على تنويع مزيج الطاقة لديها، حيث تمت الموافقة على ستين مشروعاً للرياح والطاقة الشمسية من خلال برنامج الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والذي تم تبنيه في مارس2011، وتم تعديله في 2015، الهدف أن يتم إنتاج ما يعادل 40 % من الطاقة الكهربائية المستهلكة محلياً باستخدام مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. (حيفري، 2015، صفحة 07)

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

تبذل الجزائر جهودا معتبرة في مجال التحول نحو الاقتصاد الأخضر وحماية البيئة، لكن مقارنة بما وصلت إليه الدول، سواء على المستوى العربي أو العالمي، وبالرجوع إلى مختلف المؤشرات البيئية، ومقارنة بما لديها من إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة، نجد أن هذه الجهود والنتائج غير كافية.

5. خاتمة:

أصبح لزاما على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة، والعمل على مواكبة المستجدات وتغيير نمط الإنتاج واستغلال الموارد والاعتماد على طاقات متجددة ونظيفة.

أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار وتبني نظم الإدارة البيئية في المؤسسة له أثر إيجابي على المؤسسة من خلال الفوائد المذكورة سابقا، كما له أثر إيجابي على البيئة الخارجية للمنظمة من خلال حماية الأنظمة الطبيعية البيئية، وتقليل كمية النفايات وتقليل استهلاك الموارد الطبيعية فالمؤسسة جزء من محيطها وطرف فاعل في تحقيق نموذج الاقتصاد الأخضر، ويتم نجاح تبني هذا النموذج بتوفير البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتشريعية المناسبة لتفعيله.

لذلك وبناء على ما سبق ذكره فإن:

تبني نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الاقتصادية يقلل من الأضرار البيئية الناتجة عن أنشطتها مما يحسن أدائها البيئي وبالتالي يجعلها صديقة للبيئة وتساهم في تحقيق الاقتصاد الأخضر.

كما خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها في ما يلي:

- يعمل الاقتصاد الأخضر على إنشاء فرص اقتصادية واجتماعية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة وتخضير الأنشطة الاقتصادية القائمة وجعلها ملائمة للبيئة؛
- يحتاج التحول نحو الاقتصاد الأخضر إلى أساليب وآليات ومن بين هذه الآليات الناجعة تبني نظام الإدارة البيئية؛
- يعتبر التفكير الأخضر جزءًا من معيار iso14000؛

التوصيات:

- تحقيق الاقتصاد الأخضر يحتاج إلى تكاتف الجهود والإرادة القوية، ومخططات وإستراتيجيات متكاملة، واقعية، متوافقة مع الإمكانيات وقابلة للمتابعة والقياس.
- يجب دراسة العوائق، وأسباب التأخر في هذا المجال للتغلب عليها.
- يجب نشر وتنمية الوعي البيئي في المجتمع عامة، ولدى مسيري وعمال المؤسسات الاقتصادية خاصة؛
- تطبيق ضغوطات أكثر على المؤسسات الاقتصادية وتشديد الرقابة البيئية على أنشطتها؛
- الاهتمام بتوفير مكاتب استشارية ومخابر تقدم المعلومة البيئية المناسبة وتساعد المؤسسات على تبني نظام الإدارة البيئية؛

- تشجيع إنشاء المشاريع الخضراء ودعم الاستثمار في هذا المجال؛
- فرض تشريعات وقوانين خاصة بالبيئة رادعة، وتوفير إطار قانوني وتشريعي منظم للتحول إلى الاقتصاد الأخضر؛
- استغلال الإمكانيات المتاحة، والاهتمام بمجال البحث والتطوير؛
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال ودراسة عوامل نجاحها.

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

6. قائمة المراجع:

Allen, & Stuart Clouth, A. (2012). guidebook to the Green Economy.

DFID, & Irish, A. ENVIRONMENTAL MANAGEMENT SYSTEMS (EMS),. International Institute for Environment and Development (IIED).

Greffet, P., Mauroux, A., Ralle, P., & Randriambololona, C. (2012). Définir et quantifier l'économie verte L'économie française.

United Nations Environment Programme. (2014). using indicators for green economy policymaking. United Nations Environment Programme.

The ISO Survey. (2021, 09 13). Retrieved 12 10, 2021, from منظمةiso: https://isotc.iso.org/livelink/livelink?func=ll&objId=18808772&objAction=browse&viewType=1

حسين رحيم، و رشيد مناصرية. (22و23 نوفمبر 2011). أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة و نظم إدارة البيئة الايزو 14000 على تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية. *الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011*: جامعة ورقلة.

رحمة بالهادف. (أكتوبر, 2016). انعكاسات سياسات التنمية المستديمة على أداء المؤسسة الاقتصادية. *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية* (53)، الصفحات 37-48.

زين الدين بروش، و جابر الدهيمي. دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات-دراسة حالة شركة الاسمنت. *الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات*: جامعة ورقلة.

صبري ساندي أبو السعد، و وأخرون. (2017) ، *الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول، 15. جوان 2017*. المركز الديمقراطي العربي.

صبري مقيمح. (نوفمبر, 2010). الإدارة البيئية و تكنولوجيات الإنتاج الأنظف إمكانية التطبيق بالمؤسسة الصناعية الجزائرية دراسة حالة سوناطراك. *مجلة الأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية* .

عايد راضي خنفر. (01, 2014). الاقتصاد البيئي " الاقتصاد الأخضر". *مجلة أسيوط للد ا رسات البيئية* .

عنود القبندي. (بلا تاريخ). الاقتصاد البيئي "الأخضر". *مجلة بيئتنا* .

فاتن عبد الرحمان أبا. (21 12, 2010). *الاقتصاد الأخضر*. تاريخ الاسترداد 10 05, 2018، من مدونة أوراق خضراء: https://saudigreendream.wordpress.com/2010/12/21/1080/

فاطمة الزهراء سعادة. (02 12, 2020). تجربة الصين في حماية البيئة. *مجلة القانون العام الجزائري والمقارن ، 06* (02)، الصفحات 264-276.

مطانيوس مخول، و عدنان غانم. (2009). ، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، – المجلد 25 – العدد الثاني، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 25* (02)، الصفحات 33-51.

نجم العزاوي. (2015). المدخل الإداري والمعلوماتي– نظم ومتطلبات وتطبيقات –9001 –10015–iso14000 18000–27000–31000، (المجلد الأولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

نجم العزاوي، و حكمت النقار. (2010). *إدارة البيئة (نظم ومتطلبات وتطبيقات iso14000)*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

نسيمة أمال حيفري. (2015). البحث العلمي في الجزائر التحديات والرهانات. *أعمال المؤتمر الدولي التاسع*. مركز جيل البحث العلمي.

وهيبة قحام، و سمير شرقرق. (12, 2016). الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية* (06)، الصفحات 435–455.

وهيبة مقدم. (أفريل 2009). دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة. *المؤتمر العلمي الثالث*. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.